الإصــلاح وانعاش الاقتصاد في لبــنان

روجيه أ. خيــاط

25 حزيران 2018
25 تشرين الاول 2019

Table of Contents

الإصــلاح وانعاش الاقتصاد في لبــنان 1
ملخص تنفيذي 3
مقدمة 7
الوضع الراهن 8
منهجية العمل 9
اهم التحديات التي تواجه البلاد 10
يجب ان نتفق على حقيقة الازمة للبحث بعلاج مناسب لها. وللتعرف عن كثب على نطاق التحليل نرى ان النهج المفيد هو المقارنة مع البلدان التي واجهت وضعا مماثلا. 10
-1 ضعف الانتاجية 10
-2 تراجع الطلب الكلي 11
-3 عجز الميزان التجاري 12
-4 توسع مروحة المداخيل 13
-5 ارتفاع الدين العام 13
-6 الفســاد 14
الحلقة المفرغة 14
سياسة اصلاح الدولة 17
تتهيأ الحكومة و/او تخطط سلسلة من الاجراءات تحت عنوان الاصلاح – ما هي فرصها بالنجاح؟ 17
تقييم موجز للتدابير الحكومية 17
الإصلاح عبر ستة مبادرات 21
عندما تكون الازمة بنيوية، فلا جدوى من سد الثغرات، يجب وضع دائرة فاضلة تحدد اركان نظام متكامل فعال. .. 21
اولا - استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛ 21
عمليات الدمج 23
التنفيذ / فترة زمنية 24
ثانيا – دعم الطلب الكلي؛ 24
ثالثا – تخفيض العجز التجاري؛ 26

الاعتماد على قطاعات الانتاج 28
رابعا - مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛ 29
خامسا - الإدارة المستقلة للدين العام ؛ 30
سادسا - استقلالية القضاء ونزاهته ؛..... 33
التفاعــل بين المبادرات 34
الآثار المتوقعة للمبادرات الاساسية..... 35
تشكل المخططات التي تصف التأثير المباشر للمبادرات المختارة على بعضها البعض جزءًا صغيرًا من التآزر الشامل الذي يضمن التغيير ، لكنها تثبت تماسك النظام 35
1 - خفض العجز التجاري..... 36
2 - تراجع البطالة..... 37
3 - التوسع في الاستثمارات القائمة 37
4 - الاستثمار الأجنبي المباشر 38
5 – تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص 39
6 - تكثيف فرص العمل - زيادة نسبة السكان الناشطة 40
7 - الحد من تفاوت المداخيل..... 42
8 - زيادة الطلب على المنتجات المحلية 43
9 - تثبيت / إطفاء الدين العام 44
10 – توازن الموازنة العامــة 45
11 - العودة إلى القيم الديمقراطية 46
12 - مسار التنمية الشاملة 47
مخطط تحقيق الإصلاح 48

ملخص تنفيذي

أظهرت الانتفاضة ، التي اندلعت يوم الخميس ، 18 تشرين الاول، هشاشة الظروف المعيشية التي تميز حياة غالبية المواطنين. هذا أمر طبيعي لأن جميع الأزمات تتميز بانخفاض حاد في مستوى المعيشة، ولكن أسبابها متنوعة ويجب تحديدها لإيجاد حل.

وتعود اسباب تلك ألازمه إلى التسعينات حيث قامت الحكومة اللبنانية آنذاك بطرح سندات الخزينة في السوق المالية بالمزاد وقد حصلت عليها بالطليعة المصارف المحلية بفائدة حقيقية[1] مرتفعة جدا أدت الى انطلاق دالة الابعاد[2]. وقد استمرت هذه السياسة حتى الآن وتسببت في دين عام بلغ 86 مليار د. أ. ، وانحسر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 53 مليار د. أ. وتجاوزت نسبه البطالة في صفوف الشباب 40 في المائة وأرغمتهم على الهجرة بكثافة.

حاول مصرف لبنان منذ مطلع العقد المنصرم الحد من الأثر السلبي للمعدلات المرتفعة للفائدة التجارية من خلال توفير قروض مدعومه لبعض قطاعات الإنتاج وتوفير التمويل الميسر للسكن. وخصص 1.6 مليار د. أ. لقطاعات الإنتاج و 100,000 وحدة سكنية لارتقاء الشباب الى الملكية. وقد ساعدت هذه القروض على تاخير ألازمه دون معالجة اسبابها.

ان تطبيع سعر الفائدة الحقيقية هو أساس الاستثمار والعمالة. وما من انتعاش اقتصادي ممكن قبل هذا التطبيع؛ لكن هذا أصبح مستحيلاً بالنظر إلى حاجة البلاد الضخمة إلى العملات الأجنبية.

الاصلاح المنشود

يطرح الإصلاح المتداول منذ اشهر وحتى الآن مجموعه من التدابير التي يمكن جمعها في الامور التالية : ' 1 ' الوفورات في الموازنة ' 2 ' البرامج الانمائيه ' 3 ' موارد الخصخصة.

- سوف تؤدي الوفورات في الموازنة، دون انفاق مواز، إلى تفاقم الركود. ويمكن ان يتم هذا الانفاق من الاستثمار العام و/أو الخاص، أو تمويل الإنتاج و الاستهلاك المستدام شرطه ان يكون مساويا على الأقل للوفورات المتحققة ؛

---

[1] الفائدة الحقيقية: الفائدة الاسمية ناقص التضخم

[2] دالة الابعاد *Crowding out* تخفض الشركات إنتاجها لأن التمويل من ناحية لم يعد مربحًا ، ومن ناحية أخرى تتوقع انخفاضًا في الطلب الكلي

- مشاريع CEDRE وخطه ماكينزي واستثمار النفط والغاز، كلها برامج تنمية، لا يمكنها ضمان انتعاش الاقتصاد، بل هي أنفسها بحاجه إلى التمويل للانطلاق. تاثيرها المفيد لن يتحقق الا في الأجلين المتوسط والبعيد ؛
- ويمكن لموارد الخصخصة ان تخفض الدين العام؛ ولكن هناك حاجه إلى اكثر من ذلك بكثير لإنعاش الاقتصاد. لقد كانت رؤوس الاموال متوفرة حتى وقت قريب في لبنان، ولم يمنع ذلك من تنامي الركود في البلاد.

وخصوصية الإصلاح المتوخى حتى الآن هي انه يتجاهل شركات القطاع الخاص. وقبل كل شيء، لا يستطيع ان يعد بتطبيع معدلات الفائدة ، وبالتالي يبقى عاجزا عن انعاش الاقتصاد.

الطريق الى انعاش الاقتصاد

لا يمكن انعاش الاقتصاد الا عن طريق ازدهار مؤسسات القطاع الخاص؛ كما لا يمكن تحسين موازنة الدولة الا عن طريق انتعاش الاقتصاد، وليس العكس صحيح. وفي الاوضاع الراهنة ، التي تشهد بالفعل انهيارا منهجيا للدورة الاقتصادية ، فان السبيل الوحيد للتعافي هو اللجوء الى "**حلقه فاضلة**" تؤدي الى استعاده النمو الحقيقي على المدى القصير ، وتولد فورا توقعات ايجابيه من شانها استعاده الدورة السليمة :

1. **استعادة الانتاجية**

لقد تاثرت الانتاجيه بشده بازمه الطلب الكلي والإغلاق المتسارع لمؤسسات الانتاج. وقد انخفض الإنتاج ، مقيسا بانخفاض الصادرات، بنسبه 35 في المائة؛ وبات الطريق السريع لاستعاده الانتاجيه هو بتعزيز عمليات اندماج/امتلاك المؤسسات الامر الذي يوفر التكنولوجيا ويخفض التكاليف ويوسع الاسواق. وأول ما يجب القيام به هو إلغاء التشريعات التي تعيق دمج المؤسسات.

2. **احياء الطلب الكلي**

انخفض الطلب الإجمالي بنسبه 45 في المائة مقيسا بمبيعات التجزئة بين بداية 2012 ونهاية 2018. وفضلا عن ذلك ، انخفض الطلب مؤخرا بشكل حاد بسبب البطالة المستفحلة والخطر المتزايد باقفال المؤسسات وتهديدات القطاع العام بتسريح الاجراء نتيجة

التوظيف العشوائي في السنوات الماضية، خاصة قبل الانتخابات النيابية الاخيرة. كل ذلك فتح "فخ السيولة" علي مصراعيه.

3. **الحد من اختلال ميزان التجارة الخارجية**

ادى العجز الكبير، سنة بعد سنة، في الميزان التجاري إلى خسارة معادلة في الوظائف والى هدر مستمر للعملات الاجنبيه. وبلغ العجز في سنة 2018 مبلغ 17 مليار د. أ. وهذا الوضع هو نتيجة لسياسة خاطئة في التجارة الخارجية والتوقيع علي اتفاقيات غير متكافئة منذ العام 2000. واذ تصرفت الدولة ضد مصلحتها آنذاك ينبغي عليها اليوم الالتزام بالحد من الضرر من التجارة الخارجية .

4. **الحد من فروقات المداخيل**

تتأثر مروحة المداخيل بشكل اساسي بالسياسة الضريبية. وبات تحسين الأجور المتدنية ليس التزاما اجتماعيا فحسب ، بل له أيضا فائده اقتصاديه كبيره. ينفق المستفيدون من الدخل المرتفع فقط جزءا بسيطا من دخلهم ، وذلك غالبا على المنتجات الاجنبيه و/أو في الخارج؛ بينما ينفق اصحاب الدخل المحدود كامل مداخيلهم في البلد الامر الذي يؤدي الى حسن اداء الدورة الاقتصادية.

الى جانب الاجراءات الاقتصادية الاربعة هناك اثنان اضافيان، من خارج الدائرة الاقتصادية، ولكن ضروريان لضمان الحلقة الفاضلة:

5. **الاداره المستقلة للدين العام**

يشكل تكوين الدين العام السبب الأساسي الذي ادى الى الحالة التي قوضت اقتصاد الإنتاج، وروجت لاقتصاد الريع، وعجلت بالبلد في أزمه لم يسبق لها مثيل.

6. **استقلال السلطة القضائية**

الدراسات جاهزه في الأوساط القانونية لتكريس استقلال القضاء. وتجدر الاشاره إلى ان هذا هو أيضا شرط مسبق لأي استثمار أجنبي.

التفاعل بين الاجراءات

والسمة المميزة لهذه الخطة هي التفاعل الإيجابي المتبادل للاجراءات التي تشكلها. ان تطبيع سعر الفائدة مستحيل بالوسائل التقليدية؛ ولكنه ممكن في اطار الحلقة الفاضلة التي تبدو بالتالي الوسيله الوحيدة للانتعاش الاقتصادي :

أ. تثير الحلقة الفاضلة بالتاكيد، اذا ما اقرت، **توقعات ايجابية** من حيث تعطي تصور واضح لانعاش الاقتصاد بواسطة مؤسسات الانتاج. ويشكل هذا التصور لتفاعل عوامل الإنتاج نقطه انطلاق الخطة، واثرها المباشر على إنتعاش الاستثمار في قطاع الإنتاج ؛

ب. **والاستثمار** في القطاعات الانتاجيه ، وفي الطليعة الاستثمار الأجنبي المباشر ، هو مصدر للتكنولوجيا والانتاجيه والنمو الحقيقي ؛

ت. ويشير **النمو الحقيقي** إلى طاقة البلاد في التقدم والتنمية؛ ويعزز التوقعات الايجابيه كماهو مؤشر لتوفر فرص العمل في البلاد ؛

ث. ومع اقتراب نسبة **البطالة** من البطالة الاحتكاكية، سوف يرتفع عدد القوى العاملة في لبنان من مستواه الحالي المنخفض (45%) ويحسن مستوى المعيشة بشكل مطرد ؛

ج. ومن شان الطلب المتزايد على العمل ان يعيد القاعدة الاقتصادية **لشبكه الأجور** لأول مره منذ 30 عاما ، مع ما يبدو لذلك من اثر إيجابي على مروحة المداخيل ، والحفاظ على النخبه في البلاد ، وعلى تحسين الانتاجية فيه، وتخفيض نسبة الفقر.

ح. تتحسن **الانتاجيه** تلقائيا من جراء الاستثمار في قطاع الانتاج والحد من البطالة؛ مما له تأثير ايجابي مباشر على الميزان التجاري. والانتاجيه هي ايضا عامل رئيسي في جدوى المؤسسات في قطاع الانتاج.

خ. يؤدي تحسين **جدوى** مؤسسات القطاع الخاص الى زيادة الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج، وعلى المستوى العام الى زيادة الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة لمواجهة عجز الموازنة وضمان استقرار الدين العام.

يبرز هذا النموذج تفاعل الاجراءات الاقتصادية التي تميز الحلقة الفاضلة. وقد يتجاوز بكثير الاجراءات المباشرة المتخذة من حيث يعزز الأثر الإيجابي المتبادل للعناصر الطبيعية التي تشكل الدورة الاقتصادية .

مقدمة

تتشابه في النهاية كل الأزمات وتؤدي الى النتيجه ذاتها اي تردي مستوى معيشة المواطن. غالبًا ما تتبع الازمة فترة ازدهار كبير (الولايات المتحدة قبل العام 1929 – لبنان عام 1974) ، وفي بعض الأحيان تلي الازمة مديونية كبيرة (المكسيك في السبعينات) ، اوافراط في الإنتاج (جنوب شرق آسيا في منتصف التسعينات). ولم نجد قبل ذلك أزمة تستحق الذكر ما بين الحرب العالمية الثانية والأزمة الآسيوية ؛ حيث تم استيعاب الازمات، في تلك الفترة، ضمن الدورة الاقتصادية. اعطى كروغمان تسمية "عودة الكساد الى الاقتصاد" الى الكتاب الذي نشرة بالتسعينات، اثر الازمة الآسياوية، كما لو كانت الازمات قد اختفت نهائيا آنذاك بفضل امكانات السياسة النقدية. وتوقع ملتون فريدمان في مطلع السبعينات اندلاع التضخم في امريكا رغم ارتفاع البطالة، الحالة المستجدة التي اطلق عليها بول ساموبلسون عبارة "ستاكفليشون" ، اي تزامن البطالة والتضخم. وقد يشير ذلك الى حدود السياسة النقدية.

لا يكفي الحصول على مورد كبير لإحياء الاقتصاد؛ يجب التمكن من دمج هذا المورد بالدورة الاقتصادية ؛ وإلا فإنه يمكن أن يسبب زعزعة الاستقرار وإثارة أزمة بحد ذاته (حالة المرض الهولندي). وفي الوقت نفسه ، يمكن أن يؤدي انفاق ضخم غيرمجدي حافزًا للخروج من حالة الكساد وانعاش الاقتصاد (كما وضعت الحرب العالمية الثانية حدا نهائيا للازمة المستفحلة في امريكا والعالم منذ عشر سنوات). يبدو أن جدوى الثروة ليس في القدرة الشرائية الكائنة بها، بل بطاقتها في خلق القدرة الشرائية باستمرار (راجع مثل الخنادق الشهير في كينز).

حظيت معظم البلدان قبل أن تغرق في الكساد بدعم من البنك الدولي ، واستفادت من هبات وتسليفات كبيرة لضمان انتعاش اقتصادها ، وتلقت مشورة من المنظمات الدولية ومارست غالبا كافة الإصلاحات المطلوبة من قبل الدائنين و/أو البلدان المانحة، وقد ذهب الجهد سدى إذا لم تستتب الدورة الاقتصادية، وبات الكساد بالمرصاد في نهاية الطريق؛ إنها مسألة وقت فقط.

كيف يمكن استعادة الدورة الاقتصادية الطبيعية؟ عبر سلوك الاتجاه المعاكس للذي ولد الأزمة ؛ إنها مسألة إنشاء "دائرة فاضلة" حيث تميل مختلف العوامل نحو توازن أكثر، وأكثر تأكيدًا في المستقبل، لبعث التوقعات الايجابية : الإنتاج (العرض) ، الاستهلاك (الطلب) ، المدخرات ، الاستثمار ، التوظيف ، التمويل ، التبادل الخارجي ، القطاع العام والخدمات العامة.

والسؤال المطروح هو: هل يمكن للبرنامج الحكومي (مكافحة الفساد ، برنامج CEDRE ، خطة ماكينزي ، مورد الهيدروكربون ، المساهمة في إعادة البناء الإقليمي) أن يخلق دائرة فاضلة لاستعادة الدورة الاقتصادية؟

وإلا ماذا تفعل لاستعادة هذه الدورة؟

الوضع الراهن

الثورة الشعبية التي اندلعت يوم الجمعة 18 تشرين الأول ، كشفت الحالة المزرية التي وصل اليها المواطن. اختفت الطبقة الوسطى، فغالبيه المواطنين لم يعودوا قادرين علي منح أولادهم تعليما لائقا، ولم يحصلوا الا على القليل من الرعاية الصحية ، ويؤثر الجوع علي قطاعات كبيره من السكان الهامشيين. وفي الوقت نفسه يجعل صدآ الفساد ، الحقيقي أو المضخم ، الحالة لا تطاق للجمهور الذي يعاني.

إن الإصلاح والانتعاش الاقتصادي هما مطلب جميع اللبنانيين لاي جهة سياسية او طائفية انتموا. ولكن ان كان الانتعاش أمراً واضحًا للرأي العام، فهذا بالتأكيد ليس حال الإصلاح. ومع ذلك ، كثرت في العامين الآخيرين الأدبيات حول هذا الموضوع بمبادرة من المجلس النيابي و/اوالأحزاب السياسية وفي بعض الدوائر الفكرية الملتزمة. للاسف، يسلط الراي العام الضوء على موضوعين فقط: الفساد وعجز الموازنة.

ولكن بات اخطر من ذلك اندلاع الازمة الاقتصادية، وتباطؤ الحركة التجارية، وانهيار الشركات، والارتفاع المطرد للبطالة في لبنان.

ومن الضروري معرفه العوامل الحقيقية التي أدت إلى ألازمه، واستمرت بها، من أجل إيجاد حلا لها. واذ تؤدي نفس الأسباب الى نفس النتائج ، قد لا نجد أبدا حلا للازمة إذا لم نحدد الأسباب الحقيقية التي اوجدتها.

منهجية العمل

تختلف الاجراءات "الاصلاحية" المؤدية الى انعاش الاقتصاد عن مشاريع "التنمية" من حيث تتطلب تطبيق معايير الزامية تتعلق " بالتكاليف الممكنة ومدة التنفيذ المتاحة". وإلا قد يحول تدهور الوضع المتسارع دون امكان لا الانتعاش ولا الانماء، وتصبح الجهود المبذولة دون طائل وتواصل الأمة هبوطها إلى الهاوية.

ينبغي لأجندة الإصلاح اعتماد عددا محدودا وممكنا من المبادرات يكون لها الأثر الكبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد ، فتصحح الوضع القائم ، وتدعم الأرضية لتحقيق التنمية الشاملة على المدى الطويل. وهكذا، فإن الانتقال من الإصلاح إلى التنمية هو مقدمة لإرتقاء الدولة إلى مقام الدول المتقدمة.

تسبب وجود السوريين منذ عام 2011 بتكلفه، ولكن هذا لا يبرر تباطؤ النشاط؛ على العكس من ذلك يجب ان يكون قد ساهم بدعم الطلب الكلي مهما كانت متواضعة امكاناتهم بالاستهلاك.

ويعود تاريخ بداية ألازمه إلى أواسط التسعينات منذ استئناف الهجرة ، مما يشير إلى انعدام فرص العمل في لبنان. وعلي الرغم من أعاده الاعمار في ذلك الوقت ، لم يوفر لبنان فرص عمل كافيه.

في عام 1998 وعدت الدول المانحة في مؤتمة باريس1 لبنان بمبلغ 900 مليون د. أ. بشرط اجراء بعض الإصلاحات. وفي انتظار ذلك، أصدرت الحكومة سندات خزينة بالمزاد، اشتركت به المصارف اللبنانية وعرضت شراء ثلاث أو أربع اضعاف قيمة الاصدار. وتجاه هذا التمويل السهل، صرفت الحكومة النظر عن الإصلاحات وعن أموال باريس1.

وقد سمح معدل الفائدة المرتفع الذي منحته الدولة للمصارف بتطبيق معدل متوسطه 5 في المائة بين معدلات الفائدة الممنوحة للودائع ومعدلات التسليف المطبق عل الاعمال التجارية؛ وبالتالي انتشرت دالة الابعاد crowding out effect التي ادت الى مزاحمة القطاع الخاص على التسليف وتسببت بإبطاء النشاط الاقتصادي. وقد استمرت هذه السياسة حتى الآن وادت الى دين عام بلغ 86 مليار د. أ. وانحسر الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 53 مليار د. أ. وتجاوزت نسبه البطالة في صفوف الشباب 40 في المائة وأرغمتهم عل الهجرة.

وقد حاول مصرف لبنان منذ مطلع عام 2000 الحد من الأثر الضار لمعدلات الفوائد المرتفعة من خلال تقديم قروض مدعومه لبعض قطاعات الإنتاج والاستهلاك المستدام. خصص في العشرين سنة المنصرمة مبلغ 1.6 مليار د. أ. للإنتاج ولتمويل 100,000 وحدة سكنية لصالح الشباب الذين تمكنوا من الارتقاء الى الملكية. وقد ساعدت هذه القروض على تاخير ألازمه دون الاستغناء عنها.

ان تطبيع سعر الفائدة الحقيقية (السعر الاسمي ناقص التضخم) هو أساس الاستثمار والعمالة. لايمكن انعاش الاقتصاد قبل هذا التطبيع. وللاسف، اصبح تطبيع معدلات الفوائد مستحيلا بالوسائل التقليدية في ظل حاجة الدولة الكبيرة للنقد الاجنبي.

اهم التحديات التي تواجه البلاد

يجب ان نتفق على حقيقة الازمة للبحث بعلاج مناسب لها. وللتعرف عن كثب على نطاق التحليل نرى ان النهج المفيد هو المقارنة مع البلدان التي واجهت وضعا مماثلا.

1- ضعف الانتاجية
2- تراجع الطلب الكلي
3- عجز التجارة الخارجية
4- توسع فروقات المداخيل
5- ارتفاع الدين العام
6- تفشي الفساد

1- ضعف الانتاجية

يعود ضعف الانتاجية في السنوات الاخيرة بشكل اساسي الى تراجع الطلب الكلي وانعكاساته المباشرة على ارتفاع المخزون وكلفة الخدمات لحين تجد المؤسسة سبيلا للتكيف مع الاسواق. يؤدي انهيار الطلب المستمر الى معادلة جديدة تعطل ظروف الانتاج وتجعل مؤسسات عديدة ترغم على الاقفال والانسحاب من الاسواق وتتخلى عن طاقات بشرية كفوءة الى مزيد من البطالة.

ابتدأ تراجع الانتاجية في البلاد عام 2011 مع حظر قدوم السواح والمصطافين العرب بحكم الاوضاع السياسية والامنية وامتد الى كافة القطاعات الاقتصادية. ساهمت المؤسسات التي اقفلت ابوابها بصمود بعضها لفترة زمنية اضافية عبر تحويل اليها الطلب المتوفر، ولكن لم يسمح غياب الانتعاش من تغيير المسار.

تشكل الانتاجية العامل الاساسي لتطور الحركة الاقتصادية نظرا لتأثيرها المباشر على التجارة الخارجية وتساهم من خلالها بشكل اساسي بتطور البطالة واستقطاب النقد الاجنبي.

Table 1 Global Domestic Product

	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
Growth	1.90%	0.40%	1.60%	0.60%	0.60%	1.30%
US$ current	48.3	49.97	51.24	53.39	53.71	54.51
US$ constant	47.38	51.84	51.66	51.00	50.45	50.91
Deflator	1.90%	-3.75%	-0.82%	4.48%	6.07%	6.60%

∗ estimation

2- تراجع الطلب الكلي

بلغ مؤشر المبيع بالتجزئة الذي تصدره جمعية تجار بيروت بالاشتراك مع فرنسبيك 54.25% في نهاية عام 2018 ، اساس 100% في نهاية عام 2011 – ويتفق المؤشر الذي تصدره جمعية تراخيص الامتياز بالاشتراك مع غرفة بيروت وجبل لبنان مع هذه النتيجة.

كما ارتفع معدل الفوائد (بلغ معدل بيروت المعتمد مرجعا للفوائد 9.72% على الدولار و13.38 على الليرة اللبنانية في حزيران الماضي) بشكل يحد الطلب كليا. ومن البديهي أن الفوائد الحقيقية المرتفعة تجمد الاستثمارات وتضغط بشدة على الطلب.

كما يخيف مسار البطالة المستهلكين ويجعلهم يؤجلون المشتريات غير الضرورية خوفا من نفاذ الامكانات النقدية من بين ايديهم (فخ السيولة)

- تأثير الفوائد على الحركة الاقتصادية

- If r < r(n) → D(+) → PX(+) → ميل الى التضخم
- If r > r(n) → D(−) → PX(−) → ميل الى الانكماش

J.G.K. Wicksell,

USA 10Y T NOTE: 1.50% (28/9/2019) i.e.

"r" الفائدة الحقيقية

"r(n)" الفائدة الطبيعية

"D(+/-)"الطلب الكلي
"PX(+/-)"المستوى العام للاسعار

Table 2						BEIRUT REFERENCE RATE	
	Jul.2014	Jul.2015	Jul.2016	Jul.2017	Jul.2018	Jul.2019	
Interest on LL	8.61%	8.70%	8.70%	8.66%	10.70%	13.49%	
Interest on US$	5.99%	6.11%	6.34%	6.79%	7.50%	9.81%	

3- عجز الميزان التجاري

بلغت الاستيرادات عام 2018، وفقا للاحصاءات الجمركية، 19.98 مليار دولار اميركي، كما بلغت الصادرات 2.95 مليار دولار واستقر عجز الميزان التجاري على 17.03 مليار دولار. ولم يتمكن الحساب الجاري الذي يسجل حركة الخدمات والتحاويل والايرادات من تحسين النتيجة كثيرا حيث بلغ اجمالي عجزه 12.4 مليار دولار، ويعبر هذا الرقم عن فرص العمل الضائعة امام الشباب اللبناني.

Table 3	**External Relations**			
	2015	2016	2017	2018
Balance of payment	-3.35	1.24	-0.16	4.82
Current Account	-8.12	-9.86	-12.4	-12.3
Balance of Trade	-15.12	-15.73	-16.74	-17.03
Imports	18.07	18.71	19.58	19.98
Exports	2.95	2.98	2.84	2.95

استغنى لبنان عن الحمايات الجمركية منذ اوائل 2000s بحثا عن فوائد الانفتاح الاقتصادي وقناعة من المسؤولين ان الصناعة والزراعة وسائر النشاطات سوف تتمكن من تحسين انتاجيتها وتحقيق توازن الحساب الجاري دون الحاجة الى حماية. ولجأ المسؤولون فيما بعد، بدلا من الاعتراف بالخطأ، الى الادعاء ان لبنان هو بلد استيراد والعجز المتراكم هو من طبيعة اقتصاده، الامر الذي اوصلنا الى الكارثة الحالية.

تجاهلت منظمة التجارة العالمية المعيار الاساسي من اجل الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي، وهو توازن التجارة الخارجية، وباتت تركز على الانفتاح الشامل من اجل تأمين المنافسة وتحسين الحصول على عوامل الانتاج. وثبت ان عجز التجارة الخارجية يولد البطالة في البلاد؛ كما يولد

الفائض التضخم الذي لا يقل ضررا عن العجز؛ وبالتالي من البديهي ان يكون هدف التجارة الخارجية البحث عن التعادل واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك ومنها الحماية.

4- توسع مروحة المداخيل

يتصف المجتمع اللبناني بظاهرتين مستجدتين: انقراض الطبقة الوسطى التي بنت ثروة البلاد وتوسع رقعة الفقر حيث بلغت نسبة الذين يعيشون تحت سقف الفقر 37%؛ بدخل لا يتجاوز 4 دولارات باليوم. وتتجاوز نسبة الفقر لدى السكان هذا الرقم بكثير اذا اعتبرنا واقع النازحين واللاجئين الى لبنان.

ان ذلك غير مقبول انسانيا في بلد يتجاوز فيه الدخل الفردي 19 الف دولار بالقدرة الشرائية المقارنة. كما يبدو ذلك سيئا على الصعيد الاقتصادي حيث كلما انحصرت المداخيل بايادي قليلة كلما تدنى الانفاق العام. لقد ينفق الاجير كامل دخله بالوقت الذي ينفق اصحاب المداخيل المرتفعة جزءا ضئيلا منها في لبنان.

لا تساهم السياسة الضريبية في لبنان، وفي مقدمتها الضريبة على القيمة المضافة، بالحد من فروقات المداخيل، والعكس هو الصحيح.

5- ارتفاع الدين العام

بلغ الدين العام في نهاية عام 2018 ما قدره 85 مليار دولار اي ما يعادل 153% من الناتج المحلي الاجمالي. سوف تحدد فوائد الاصدارات الجديدة خدمة الدين للعام الحالي، وقد بلغت عام 2018 حوالي 5.4 مليار دولار اي ما يعادل 10% من الناتج المحلي الاجمالي او 30% من نفقات الموازنة او 46% من المداخيل المحققة.

لا يوجد سبيل للحد من ارتفاع الدين العام طالما تعاني موازنة الدولة من استمرار العجز؛ وقد تتعطل حكما نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي في غياب النمو الموازي للاقتصاد. وهذا ما عبرت عنه وكالات التصنيف بتخفيض معيار لبنان الى درجة B- و CCC .

والاخطر من ذلك لقد تسبب حجم الدين العام بارتفاع نسبة الفوائد وابعاد مؤسسات الانتاج عن التسليف وازدياد خطر الانهيار؛ خاصة وان معظم الدين العام هو بحوزة المصارف اللبنانية ومصرف لبنان.

Table 4	STATE BUDGET				
	2014	2015	2016	2017	2018
Deficit	-3.07	-3.95	-4.94	-3.75	-6.24
Revenus	10.88	9.58	9.92	11.62	11.54
Expenses	13.95	13.53	14.86	15.37	17.79
Public debt	66.57	70.31	74.86	79.5	85.1
Debt's service	4.19	4.46	4.76	4.99	5.41
Initial result	1.31	0.72	0.72	1.42	-0.64

6- الفساد

يبدو الفساد نظريا دون تأثير على الاقتصاد من حيث تنتقل القدرة الشرائية من فرد الى آخر. لكنه بالغ الاهمية من حيث سوء ادارة الشأن العام. من البديهي ان الشركات التي تلجأ الى الرشوة ليست من افضل المؤسسات، كما ان الاسعار والنوعية الناتجة عنها ليست لمصلحة المشروع. وهكذا تبدو الرشوة مصدر سوء الادارة.

ومع ذلك ، لا يمكن القضاء على الفساد فقط بواسطة القوانين او التدابير الادارية، وكل ما تحرزه تلك هو توسع البيروقراطية الذي هي علة لبنان الاساسية، ولكن في نظام قضائي مستقل وفعال كما هو الحال في جميع أنحاء العالم. تتمتع الدول الأقل فسادًا بسلطة قضائية مستقلة عن السلطات السياسية وقادرة على ممارسة دورها بكل طمأنينة وصفاء الضمير.

الحلقة المفرغة

Diagram 5

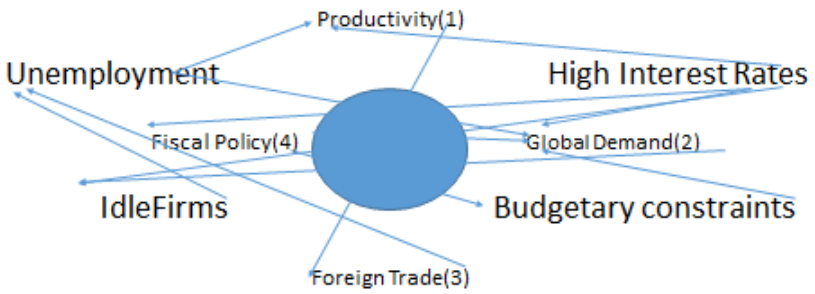

تتفاعل التحديات التي تعطل الاقتصاد اللبناني مع بعضها البعض لتشكل ديناميكية تتغلب على أي محاولة لحل المعضلة القائمة أو أي "ممارسة جيدة" من المفترض أن تصحح المسار أو تسد فجوة فيه، على النحو التالي:

يعتبر المسؤولون انخفاض الإنتاجية والطلب أمرًا طبيعيا لا مفر منه، رغم ان جمعية تجار بيروت وجمعية برآت الامتياز اللبنانية تتابعان ذلك عن كثب وتسعيان دائما لاحداث المبادرات التي من شأنها تصحيح المسار. وهذه هي الإحصاءات الوحيدة التي ينتجها القطاع الخاص بأحدث الطرق.

يختلف الاقتصاديون حول السياسة الضريبية. في نفس البرنامج التلفزيوني ، يذكر خبير اقتصادي أنه في أوقات الأزمات ، من الخطير للغاية زيادة الضرائب لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الانكماش ؛ وفي النافذة الثانية ، يدعو خبير اقتصادي في الوقت ذاته إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15٪ على الكماليات. أقل ما يمكن قوله هو أن الأول يتجنب انخفاض الطلب لكنه لا يقدم شيئًا لتحسينه (كان يمكن أن يقترح إعادة هيكلة الضرائب لجعلها أكثر ملاءمة للإنفاق) ؛ في حين أن الخبيرالثاني يتصور نموذجًا اقتصاديًا يعتمد على أداء القطاع العام ، إلا أنه باختصار نموذج نقدي لا ينجح إلا في ظروف اقتصاد التشغيل الشامل.

يجد وزير الصناعة صعوبة في جعل البلاد تتقبل الحماية الأكثر تواضعا للحد من تدهور الصناعة. يفترض ان تكون المصارف حلفاءه الموضوعيين ، الا انها باتت إلى جانب خصومه التي لا تقبل اي حد للاستراد. ومن المعجزة إذ تمكن وزير الاقتصاد من فرض ضريبة بنسبة 3 ٪ على قائمة منتجات تتقلص يوما بعد يوم.

أخيرًا ، سوف تصبح مكافحة الفساد امنية مجرد نظرية لا ترقى الى التطبيق حيث يدين القضاة بمناصبهم الى الزعماء السياسيين وهؤلاء الآخرين مدينون إلى كبار الناخبين، ملوك الفساد. لسوء الحظ ، شهدنا مرارا تهميش قضاة حظوا بتقدير زملائهم وإعجاب الراي العام، عندما يرفضون الظلم أو تمرير القضايا غير المحقة.

نتائج الحلقة المفرغة

- فوائد مرتفعة ناتجة عن انخفاض احتياطي العملات الاجنبية، ارتفاع مخاطر البلد، سياسة نقدية ضيقة، تدهور الوضع السياسي والامني؛
- تراجع تدريجي للطلب الكلي ناتج عن البطالة، فخ السيولة، تراجع هام في نتائج الشركات؛
- توقف مطرد للشركات ناتج عن دالة الابعاد، ضيق السوق، تقهقر الربحية، ضيق السيولة، توقعات سلبية؛
- زيادة البطالة ناتج عن توقف مؤسسات عن العمل، مضاربة اليد العاملة الاجنبية، ضخامة القطاع العام والحاجة الى تسريح عدد كبير من العاملين فيه؛
- ضغوط تضخمية ناتجة عن العجز المزدوج مقابل ضعف الانتاج.

سياسة اصلاح الدولة

تتهيأ الحكومة و/او تخطط سلسلة من الاجراءات تحت عنوان الاصلاح – ما هي فرصها بالنجاح؟

- محاربة الفساد
- الحد من الخلل في الموازنة
- مشاريع CEDRE
- برنامج ماكينزي
- استغلال النفط والغاز
- استقرار الليرة اللبنانية

(ولكن، ماذا عن شركات القطاع الخاص ؟)

تقييم موجز للتدابير الحكومية

مكافحة الفساد

مكافحة الفساد ضرورة أخلاقية. وبعد ذلك ، يجب أن نميز حجم الضرر الذي سببه الفساد للبلد. من الناحية الاقتصادية ، رأينا أن الفساد يؤدي الى نقل القوة الشرائية من شخص لآخر دون التأثير على إجمالي الطلب. ولكن من حيث الإدارة يؤدي الفساد الى اعتماد بدلا من افضل العروض تلك التي تراعي مصلحة صانع القرار ، على حساب الدولة والمجتمع.

على هذا النحو ، ينتج عن التوزيع المذهبي و / أو الحزبي نفس تأثير الفساد لأنه لا يسمح باختيار الموظفين وفقًا لقواعد الاختصاص والكفاءة.

تخفيض عجز الموازنة

للأسف ينقسم المسؤولون في الدولة بالنسبة لمسألة الضرائب، فهنالك من يطالب برفعها لخفض العجز رغم الازمة الاقتصادية السائدة. وهذا يشكل عائقا مزدوجا اذ يؤدي الى الحد من الطلب وابتزاز المال من الضعفاء اقتصاديا. لا سيما وأن زيادة الضرائب، عندما تفوق طاقة المكلفين، من المستحيل ان تؤدي إلى زيادة في الإيرادات. (Laffer curve)

سوف يتقبل الراي العام وفورات الموازنة بشكل افضل اذا ما ترافقت باستثمارات في القطاع العام و/او الخاص لتجنب خطر تعاظم الانكماش.

مشاريع CEDRE

لسنا بصدد تقييم المشاريع؛ لقد سبق وقيمها البنك الدولي. ولكن ببساطة نحن بصدد تأثير هذه المشاريع على عملية الخروج من حالة الكساد. قال كينز: في أوقات الركود يوجد مصلحة للدولة بحفر الخنادق وملئها اليوم التالي لمنح العمل والقدرة الشرائية للعاطلين عن العمل.

تتطلب دراسة كل مشروع ، وفقا لخبرة الإدارة المختصة ، متوسط 14 شهرًا؛ كما يحتاج التلزيم الى 9 أشهر ، وذلك انطلاقا من قرار التنفيذ. فضلا على ذلك ، إن بعض الأحزاب مصمم على مراقبة في الحكومة والمجلس كل خطوة من مراحل المشروع (وهناك من مراحل اضافية فضلا عن الدراسة والتلزيم سوف تقع كلها تحت مجهر الاحزاب وتستغرق وقتا اضافيا للتوافق على التفاصيل).

من الأفضل أن ننسى تأثير المشاريع في عملية مكافحة الركود الاقتصادي؛ والاعتماد على CEDRE فقط كأداة للتنمية المستدامة.

برنامج McKinsey

لا يتعلق الأمرهنا بتأييد أو معارضة هذا البرنامج. هو في الأساس برنامج "تنمية شاملة" يسعى إلى تقليص الاقتصاد النقدي وتعزيز اقتصاد الإنتاج الحقيقي ، ونشر الفوائد قدر الإمكان على جميع المناطق وجميع طبقات المجتمع.

المشكلة هي أن برنامج ماكينزي ، نفسه ، يحتاج إلى بيئة اقتصادية مزدهرة لاطلاقه؛ لا يستطيع ايجادها او الاستغناء عنها. ومن المؤكد أن لبنان سوف يستفيد كثيرا من تلك الخطة، إذا تمكن من تنفيذها ؛ ولهذا السبب ، اكثر ما هو بحاجة إلى الامكانات والوسائل التي تؤمنها.

استخراج الغاز والنفط

يرى الخبراء أنه لا يزال من غير الممكن التأكيد بشكل قاطع ان جوف الارض اللبناني يحتوي على الهيدروكربونات قبل حفر البئر الأول، ويمكن أن تبدو الحاجة الى الثاني والثالث. وهذا ما لم يتم بعد. لنفترض أننا سنفعل ذلك غدًا ، سيكون لدينا تأكيد على وجود النفط و/او الغاز ؛ ولكن لن يكون لدينا بعد فكرة قابلة للتداول عن كمية وصعوبة الاستخراج. وهذا يعني أن الدولة لا تزال بحاجة إلى وقت للتفاوض على العقود وضمان العائدات التي تستحقها.

وهذا الامر يحتاج الى سنوات، ما لم يوافق صاحب الامتياز على تحمل جميع المخاطر، ولا يمكن أن يتحملها هذا الاخير ما لم توافق الدولة على بيع هذا المورد بابخث الاثمان، وهذا ما لا يريده احد على الإطلاق. هنا مرة أخرى، نرى ضرورة التريث والانتظار لمعرفة قيمة هذا المورد وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منه. كم من الوقت ؟ يجب أن يتم طرح السؤال على الهيئة الناظمة قبل المغامرة في تكهن الوقت المحدد. في أي حال يحتاج الامر الى عدة سنوات.

استقرار النقد

استقرار الليرة ليس موضوع نقاش. هذا نموذج معمول به منذ ربع قرن.

يتبع سعر القطع، من حيث المبدأ، تطور إنتاجية البلاد مقارنة بشركائها التجاريين (نموذج Mundell–Fleming). "عندما تتباين الإنتاجية بين شريكين تجاريين ، يجب تجميد الأجور بعض الوقت في البلاد الاقل انتاجية، حتى تصحيح الوضع، والا تنخفض عملتها وتؤثر على المستوى العام للمعيشة فيها". يلاحظ بول كروغمان، "أن ما يهم هو المعدل المحلي لنمو الإنتاجية ؛ المنافسة الدولية مهمة لكن إنتاجية البلد لا تعتمد عليها ". علما أن النقد ليس محصن ضد

المضاربة. ومع ذلك ، فإن عملة ذات مصداقية لا تتعرض للهجوم مطلقًا ؛ لكن العملة "غير الموثوق بها" تقع دائمًا تحت نيران المضاربة.

يؤمن ثبات العملة حجم تدفق العملات الاجنبية الى البلاد. وتؤدي كل من المصادر التالية الى تثبيت العملة ، ولكنها تمثل مخاطر مالية أعلى كلما تباين التوظيف مع طبيعتها:

A- **ألتجارة الخارجية**. يشكل الدخل من الصادرات والسياحة والخدمات الأخرى المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي ؛

B- **التحاويل**. تساهم تحاويل العاملين في الخارج، وكذلك دخل الاستثمارات اللبنانية في البلاد الاجنبية، من حيث المبدأ، في استهلاك عدد من الأسر في الوطن المستفيدة من هذه المداخيل؛

C- **الاستثمار الاجنبي المباشر**. يجب للمحافظة على الثروة الوطنية استثمار عائدات الاستثمار الاجنبي المباشر باستثمارات مماثلة؛

D- **الودائع بالعملات الاجنبية**. يخضع التوظيف الائتماني السليم الى اخذ بالحسبان مدة التوظيف من حيث ان تكون موازية لمدة الادخار؛

E- **الهندسات المالية**. تعوض عن وضع استثنائي وقصير الاجل.

الإصلاح عبر ستة مبادرات

عندما تكون الازمة بنيوية، فلا جدوى من سد الثغرات، يجب وضع دائرة فاضلة تحدد اركان نظام متكامل فعال.

اولا – استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛

ثانيا – دعم الطلب الكلي؛

ثاليا – تخفيض العجز التجاري؛

رابعا – مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛

خامسا – الإدارة المستقلة للدين العام ؛

سادسا – استقلالية القضاء ونزاهته ؛

Diagram 6 Synergy

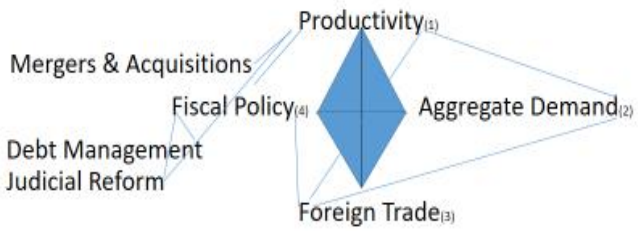

اولا ـ استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛

ثانيا – دعم الطلب الكلي؛

ثاليا – تخفيض العجز التجاري؛

رابعا – مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛

خامسا – الإدارة المستقلة للدين العام ؛

سادسا – استقلالية القضاء ونزاهته ؛

أدرك الجميع في مؤتمر CEDRE أن الإصلاحات يجب أن تضطلع بها المؤسسات ضمن منطق اقتصاد السوق، وأن المناخ المؤاتي للإنتاجية فقط يمكنه تحسين الوضع العام للمؤسسات في لبنان، وبالتالي تحسين اقتصاد البلد. من الواضح أن جميع الجهود المعزولة التي بُذلت لدعم بعض القطاعات و/ أو لرفع كفاءتها خلال فترة عشرين عاماً لم تكن كافية لتعزيز الاقتصاد. من المؤكد أننا حققنا بعض النجاحات على المستوى الفردي، إلا انه لم يكن لها الأثر الإيجابي على المستوى الوطني. ونحن بحاجة اليوم إلى إنعاش الاقتصاد الذي يعاني من بطالة تجاوزت الـ 20%، ومن عجز تجاري بلغ نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي، ودين عام يتخطى 80 مليار دولار، مع وجود جميع المؤشرات في الخانة الحمراء، وهذا لا يبشر بالخير للسنوات المقبلة.

يمكننا الاعتماد على المؤسسة لتحسين قدراتها إذا ما توافرت لها الفرصة. وهذه الفرصة ليست سوى ما يُعرف بـ "الإنتاجية" والتي ستتيح، من حيث المبدأ، الدخول بشكل افضل في المنافسة على الصعيد الدولي.

تطالب المؤسسات الصناعية والزراعية بمزيد من الحماية. لا يمكننا أن نلومها، ولكن هناك عاملان يجب أخذهما في الاعتبار:

– الأول، هو أن الحماية قد تكون مخيّبة للآمال. سيتمكن المنتجون من زيادة حصصهم في السوق بشكل طفيف، ولكن لن يكونوا قادرين على استحواذ حصة كبيرة من المستوردات. نشر Paul Krugman "نظرية التجارة الدولية الحديثة " في عام 1979 استحقته جائزة نوبل . ومما جاء فيها ان نظرية الميزات التنافسية السائدة، كما نعرفها منذ ما اطلقها Michael Porter، قد فشلت في اسواق البلاد المتقدمة من خلال التوجه الاحتكاري للشركات العالمية المهيمنة؛ وذلك دون أخذ السلوك الحديث للمستهلك بعين الاعتبار والذي يُفضل الى حد كبيرالتنوع في الاصناف على منافسة الاسعار. تتركز القوة الشرائية بما فيه الكفاية في لبنان وتوجه الطلب لصالح الرغبة في "الاختيار" على الرغم من عائق الاسعار الذي قد يتحمله الاستيراد نتيجة الحماية.

– والثاني، هو الحاجة الملحة الى توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية حيث يكاد ان يكون مستحيلا تصريف كامل كميات الإنتاج المفيدة في السوق المحلي بشروط مقبولة. وبقدر ما يُعزى السبب الى الميل نحو "توسيع الاختيار" من جهة الطلب الكلي، يُعزى ايضاً الى فعالية "وفورات الحجم" من جهة العرض .

إذا كان بالإمكان منح المنتجين المحليين القدرة على الاقتراب من "عتبة الإنتاجية الفضلى" وبالتالي تحسين أسواقهم محليًا وللتصدير، فإن ذلك افضل من توفير لهم الحماية حيث سوف تظل الأسواق الأجنبية أكثر ترحيباً بالمنتجات اللبنانية.

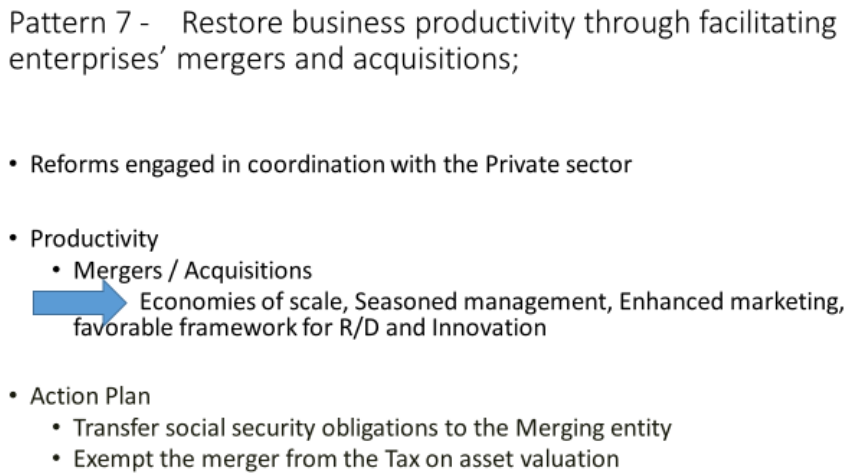

عمليات الدمج

يوفر الدمج أسرع طريقة لضمان تحسّن كبير في الإنتاجية، وفي الوقت ذاته يعزز قيمة واستدامة رأس مال الشركات غير المادي ويحافظ على الطاقة الانتاجية في البلاد. فمن خلال عمليات الدمج التي دعمها مصرف لبنان في العقدين الماضيين ، أصبح النظام المصرفي العمود الفقري للاقتصاد اللبناني. وإذا كان جائزاً توجيه النقد إلى المصارف من حيث امتلاك مراكز مسيطرة تحذرها قوانين مكافحة الاحتكار، فإن ذلك لا ينطبق ابدا على دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توفر القسم الأكبر من الإنتاج في البلاد.

ثمة قضيتان تعيقان عمليات الدمج في لبنان:

- شرط الاستحصال على براءة الذمة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عند إجراء عملية الدمج ؛
- تسديد الضريبة على ارتفاع قيمة الرأسمال عند إعادة تقييم الأصول.

لن يكون هناك أي ضرر في تجاوز هذين الشرطين ، لا سيما وأن الشركة لا تتبخر في عملية الدمج و/أو المشترى من قبل شركة أخرى تتولى أصولها وخصومها. على العكس من ذلك ، فإن تحسين الملاءة المالية الناتجة عن الاندماج هي ضمانة إضافية للمؤسسات التي تكون تكبدت خسائر ولم يعد بامكانها مواجهة التزاماتها في معظم الحالات.

ستكون خطة دعم عمليات الدمج من قبل مصرف لبنان، بحال اعتمادها، أقل تكلفة وأكثر فعالية من الفوائد الميسرة التي يمنحها منذ 20 عامًا لدعم قطاعات معينة. وستفضي طريقة اختيار السوق لعمليات الدمج، بمجرد استيفائها الشروط، الى مزيد من االفعالية في اختيارالمؤسسات المستفيدة وتحقيق الانتاجية.

التنفيذ / فترة زمنية

يمكن للمرء أن يتصور أن المبادرة تنشأ بإجماع الهيئات الاقتصادية، وعليه يتم:

–الاتفاق مع الاتحاد العمالي العام بشأن براءة الذمة المالية من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

– التصديق على هذه الاتفاقية من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ووزارة العمل وتقديمها إلى الحكومة؛

– إذا وافقت وزارة المالية على إلغاء أو تأجيل ضريبة الأرباح على اعادة تقييم الاصول، يمكن تقديم المشروع إلى الحكومة دون تأخير.

وفي كلتا الحالتين، ان فترة شهرين من تاريخ اتخاذ القرار كافية بالمبدأ للتصويت على القانون.

ان الهيئات الاقتصادية لها مصلحة في تبني وتعزيز مشروع الإصلاح في أقرب وقت ممكن من اجل تخطي الازمة.

اولا – استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛

ثانيا – دعم الطلب الكلي؛

ثاليا – تخفيض العجز التجاري؛

رابعا – مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛

خامسا – الإدارة المستقلة للدين العام ؛

سادسا – استقلالية القضاء ونزاهته ؛

وقبل عام، كان من الممكن أن يتعزز الطلب بفضل التوقعات الايجابية للبيئة الاقتصادية الناتجة عن تحسين الإنتاجية ومناخ الإصلاح بوجه عام. اما اليوم يجب أن نأخذ في الاعتبار الركود الذي يُحبط الاسواق والحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات المباشرة.

إننا نمر بفترة يتم فيها تجميد جميع الائتمانات وتطبيق فوائد باهظة في الحالات النادرة التي يكون فيها التمويل ممكنا. وحدد سعر الفائدة المرجعي في بيروت 13.5% لليرة اللبنانية و9.5% للدولار الأمريكي.

هذه الظروف كافية لتسريع الحلقة المفرغة التي تميل نحو الانهيار. ومن الضروري تخفيف تدريجي لفوائد الائتمان التجاري والاستهلاك المعمر. وبطبيعة الحال، يظل استقرار الليرة اللبنانية أولوية، ولكن يجب النظر في خطة بديلة. يبدو لي أن نظام بي بي سي المالي لجون ويليامسون هو الأنسب للوضع الراهن.

تبدو السياسة النقدية المرنة ضرورية جدا طالما يدعو عجز الموازنة الى سياسة مالية تقشفية.

Pattern 8 - Support Global Demand

- Productivity gains must alleviate trade deficit
- However, there is no time to wait for productivity outcome. We should support the failing companies and limit the outflow of foreign currency
- Production companies need to recover revenue and profitability to achieve economies of scale
- Action Plan
  - Finance production at realistic interest rates (1)
  - Consider an emergency plan to ensure the stability of the currency, for example the BBC (2)

التننفيذ / فترة زمنية

ان دعم الطلب من خلال السياسة النقدية هو دور البنك المركزي. وسيستغرق الأمر بضعة أشهر قبل أن يكون تخفيف فوائد الائتمان كافيا لإنعاش الطلب الكلي. على أي حال، يجب أن يتوقف الانزلاق نحو الانهيار في أقرب وقت لا سيما الأسابيع الأولى من التطبيع.

تؤثر السياسة النقدية على التضخم بعد فترة زمنية طويلة، إلى حد ما، لتحقيق نتائج على مستوى الطلب. ومن الضروري أيضا أن تكون هناك سيطرة أدق على تطور البطالة. وتتمثل الاستراتيجية الجيدة في تسهيل شروط الائتمان بما يتماشى مع استقرار العمالة حول هدف التضخم؛ وضبط العمل عن طريق الائتمان بما يتماشى مع التضخم. ويقدر عموما أن التوازن الديناميكي يتطلب تضخما من 2 إلى 3٪؛ الخروج من الأزمة يتطلب معدل أعلى، 3 إلى 4٪

اولا – استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛

ثانيا – دعم الطلب الكلي؛

ثالثا – تخفيض العجز التجاري؛

رابعا – مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛

خامسا – الإدارة المستقلة للدين العام ؛

سادسا – استقلالية القضاء ونزاهته ؛

يغطي الميزان التجاري بالمصطلح الحديث للتعبير المنتجات والخدمات ؛ بينما في لبنان لا يعكس سوى حركة البضائع. تضم الإحصاءات الخدمات الى "الحساب الجاري" الذي يشمل أيضًا تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج بالإضافة إلى الدخل الحاصل من التوظيفات والاستثمارات خارج البلاد.

عندما يميل الميزان التجاري (السلع والخدمات) نحو التوازن ، يؤدي النمو إلى وظائف جديدة. في حين أن فائض ميزان المدفوعات أو العجز يؤدي إلى زيادة أو نقصان في احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد.

بلغ عجز الحساب الجاري في عام 2018 مبلغ 12.4 مليار دولار أمريكي ، مما قلص العجز التجاري (البضائع) بمقدار 4.6 مليار دولار بسبب تصدير الخدمات وتحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج. أدى بالنتيجة ميزان المدفوعات إلى عجز قدره 4.82 مليار دولار بفضل الودائع والاستثمارات الخارجية في لبنان.

يؤدي العجز في التجارة الخارجية بشكل مطرض الى نقص في فرص العمل ؛ كما يؤدي العجز في ميزان المدفوعات الى نقص في الاحتياطي المطلوب ويستوجب تدابير (هندسات) مالية كالتي لوحظت خلال العامين الماضيين.

وما يمكن عمله اليوم هو فقط تخفيض عجز الحساب الجاري. ليس لدينا سيطرة على حركة رؤوس الاموال التي لم يكن اساسا مقبولا استخدامها لتغطية فاتورة الاستيراد. اذ كان من المفروض الاعتماد فقط على تحويلات اللبنانيين العمالين في الخارج إلى أسرهم في لبنان لهذا الغرض. بلغت هذه التحويلات معدل 7.2 مليار دولار أمريكي في العام الماضي، مما ترك رصيدًا إيجابيًا صافيًا بلغ حوالي 4.8 مليار دولار أمريكي. وتميزت تلك التحويلات بالثبات، وخصصت من قبل العائلات المستفيدة كدعم للاستهلاك.

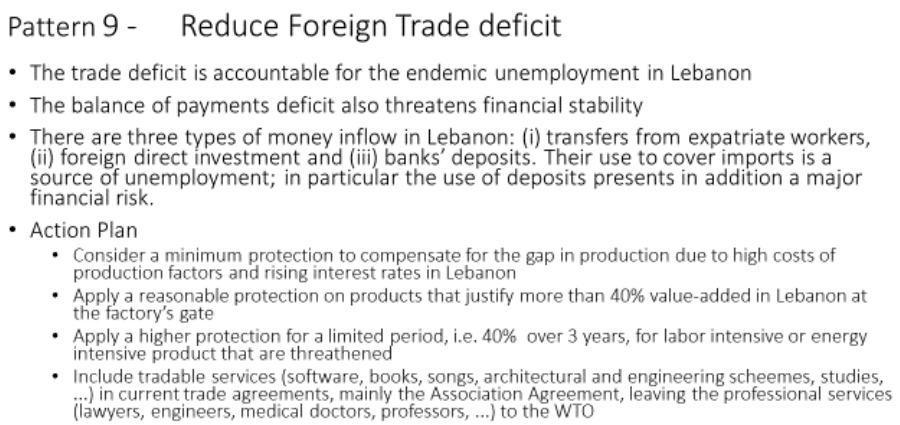
Pattern 9 - Reduce Foreign Trade deficit

- The trade deficit is accountable for the endemic unemployment in Lebanon
- The balance of payments deficit also threatens financial stability
- There are three types of money inflow in Lebanon: (i) transfers from expatriate workers, (ii) foreign direct investment and (iii) banks' deposits. Their use to cover imports is a source of unemployment; in particular the use of deposits presents in addition a major financial risk.
- Action Plan
  - Consider a minimum protection to compensate for the gap in production due to high costs of production factors and rising interest rates in Lebanon
  - Apply a reasonable protection on products that justify more than 40% value-added in Lebanon at the factory's gate
  - Apply a higher protection for a limited period, i.e. 40% over 3 years, for labor intensive or energy intensive product that are threathened
  - Include tradable services (software, books, songs, architectural and engineering scheemes, studies, ...) in current trade agreements, mainly the Association Agreement, leaving the professional services (lawyers, engineers, medical doctors, professors, ...) to the WTO

التنفيذ / فترة زمنية

قبل عامين استوجب نزيف العملة الهندسات المالية، وكان من الطبيعي أن يؤدي تحسين الإنتاجية، (المبادرة الأولى) لو اعتمدت، إلى تحسين الحساب الجاري بما فيه الكفاية لإعفاء البلد من اللجوء

إلى الحماية من أجل إحياء الطلب والإنتاج. ولكن سوف يكون من المجازفة اليوم الانتظار لفترة أطول.

يجب أن تعود المهمة إلى المجلس الأعلى للجمارك لوضع وتنفيذ خطة للحد من الخلل في التوازن التجاري والحاجة المفرطة للعملة الاجنبية التي تسببت في لبنان بمزاحمة مستدامة من قبل القطاع العام وابعاد القطاع الخاص مع العواقب التي نعرفها لا سيما تقهقر النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة الى نسب غير مسبوقة.

الاعتماد على قطاعات الانتاج

لن يتخلى لبنان عن الانفتاح الاقتصادي الذي تبناه منذ الاستقلال ودعمه طوال العقدين الماضيين ؛ ولكن يحتاج الى اللجوء إلى تدابير، محدودة في الزمن والشدة، لصون اقتصاده. وكمنطلق للمناقشة بالاجراءات المفيدة، يمكننا المضي قدمًا بالامور التالية:

– يحتاج قطاع الانتاج الى حماية نسبتها 10٪ على المنتجات المستوردة ، التي لها مماثل في الانتاج الوطني والتي تعادل او تتجاوز القيمة المضافة فيها 40٪ على باب المصنع، للتعويض عن الفجوة التي تعاني منها قطاعات الإنتاج بسبب نقص بيئة مواتية ؛

– يمكن رفع المعدل إلى 25٪ للمنتجات التي تبرر الاستخدام المكثف أو التي تبلغ تكلفة الطاقة فيها أكثر من 5٪ من قيمتها على باب المصنع؛

– قد يصل المعدل إلى 40٪ لمدة أقصاها سنتين للمؤسسات المهددة بالتوقف عن العمل والتي تفي اصلا بالشروط السابقة.

3.1 استعادت صلاحيات المجلس الاعلى للجمارك
3.2 تطبيق خطة حماية حكيمة ومتكاملة
3.3 التفاوض على ادخال الخدمات في الاتفاقات التجارية

اولا – استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛

ثانيا – دعم الطلب الكلي؛

ثالثا – تخفيض العجز التجاري؛

رابعا ـ مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛

خامسا – الإدارة المستقلة للدين العام ؛

سادسا – استقلالية القضاء ونزاهته ؛

كان للتعديلات العديدة التي تمت في الآونة الأخيرة على الضرائب والرسوم أثرها على النظام الضرائبي في لبنان، وقد تم تطبيقها للحد من العجز. وأدت مخاطر التسرب الضريبي إلى تفضيل الدولة للضرائب التي يسهل تحديدها (مثل الضريبة على القيمة المضافة) و/أو فرضها، بدلاً من العدالة الضريبية. ومع تراكم التعديلات، التي نادراً ما تتم بهدف الإنصاف الضريبي، وصلنا إلى نظام معقّد لا يخدم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي كان من المفترض أن تحكم تطوره.

تمثلت إحدى العواقب بإفقار شريحة كبيرة من المواطنين (37٪ يعيشون تحت خط الفقر) ، بالإضافة الى غيرها من العواقب مثل قلة الطلب على المنتجات المحلية، ونقص في الاستثمارات وبطالة بالغة السوء.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في السياسة الضريبية بطريقة أكثر مساواة ، بغض النظر عن مدى صعوبة تحديد القاعدة الضريبية وحتى جبايتها. فالفوائد التي يمكن جنيها من ضريبة عادلة أهم بكثير لا سيما في مجال التنمية الشاملة والسلام الاجتماعي.

Pattern 10 - Adopt a Tax Policy Review Program with the aim of reducing social inequalit*ies*

- Tax fairness
  - Direct / Indirect Taxes – Quasi Taxes → preference for taxes that spare the economically weak
  - VAT – Single rate – Exemptions → VAT does not distinguish the taxpayer's ability. It should never increase and may drop over time.
  - Income Tax → its role is to reduce inequalities for the sake of the rich as well as the economically weak (1)
  - Custom duties → Over the next decade, Customs will be an essential tool for Lebanon's economic and social stabilization.
- Tax stability → Essential to attract Foreign Direct Investment
- Long term Vision → On the long run the social welfare and security of a country depend on its fiscal policy.

التنفيذ / فترة زمنية

يتطلب "الاستقرار المالي" وقتًا لوضع وتطبيق نظام ضريبي حديث. وعلى الرغم من كثرة المراجع الدولية التي يمكن الاستفادة منها، ورغم انه يمكن في وقت لاحق إجراء تصحيح للمعدلات المطبقة كما وللهياكل الضريبية، من الأفضل التريث، فليس من حالة تشبه الأخرى على الإطلاق، ولبنان من بين البلدان الأقل مساواة، وهذا العيب يؤثر بشكل كبير على مسار التنمية ووضعه الأمني.

يتعين إجراء مراجعة ضريبية على المدى الطويل، وتجنب التعديلات الوسيطة التي لا تزال تمثل عائقاً أمام الاستثمار.

من الأفضل وضع الأهداف النهائية منذ البداية وأخذ الوقت اللازم لدراسة تأثير كل من هذه التعديلات للتأكد من أنها تتماشى مع الأهداف، وان من شأنها ان تحقق تقدما واضحا نحو العدالة الاجتماعية في البلاد.

اولا – استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛

ثانيا – دعم الطلب الكلي؛

ثالثا – تخفيض العجز التجاري؛

رابعا – مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛

خامسا ـ الإدارة المستقلة للدين العام ؛

سادسا – استقلالية القضاء ونزاهته ؛

من المستحيل خفض الدين العام من دون إدارة مستقلة تتمتع بصلاحية إصدار سندات الدين ولديها هامش كافٍ للتفاوض لوضع وتنفيذ سياسة عقلانية تعمل على تحسين ظروف لجوء الدولة إلى المديونية. إن أسعار الفائدة ، التي من المتوقع أن ترتفع بشكل ملحوظ على مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة ، ستزيد من خدمة الدين وتجعل الوضع أكثر صعوبة في حال عدم إنشاء هيئة مستقلة لهذا الغرض.

منذ استقلال لبنان وحتى تاريخه، يتولى المجلس النيابي القضايا المالية بشكل عام والضريبية بشكل خاص. وقد تم تغطية جميع القروض مقدماً بموجب قانون. ومن المفيد ان يستند هذا القانون الى معلومات ملموسة ومباشرة توفرها المؤسسة المسؤولة عن الدين العام.

ينبغي اليوم ، لتحقيق استقرار الدين وخاصة تخفيضه من أجل استيعاب القروض الإضافية التي يوفرها CEDRE ، إنشاء هيئة مستقلة قادرة على تجنب تضارب المصالح بين المالية العامة والسياسة النقدية ، وتحرير الدين العام من الحالات الطارئة المتصلة بهما.

على أية حال ، فإن 80 مليار دولار تبرر بشكل كامل إنشاء إدارة مستقلة. وبصرف النظر عن الوفر الكبير الذي يمكن أن تحققه هذه الإدارة، يمكنها تصور بعض الهندسات التي من شأنها تخفيض بشكل كبير خدمة الدين. وقد حصلت الحكومات حتى الآن على التمويل المطلوب على شكل هبات او قروض مدعومة ولكن لم تتمكن ابداً،على حد علمنا، الحد من وطأة الدين أو تقليص خدمته. إن العجز البالغ 5 مليارات دولار والذي يقوّض موازنتنا يمثل، على وجه التحديد، خدمة الدين. وكل شيء على حاله، سيزداد الوضع سوءًا بشكل سريع مع الاتجاه التصاعدي الحالي في أسعار الفائدة.

أصدر لبنان 3 مليارات دولار من السندات باليورو بفائدة 7% و 8.25% لفترة 10 و15 سنة، على الرغم من ربط العملة بالدولار لأكثر من 20 عامًا ، في حين بلغت فائدة سندات الخزينة الاميركية لفترة 10 سنوات 1.80% ، و 0.60% لسندات Gilt البريطانية، و 0.40% لسندات Bund الالمانية. ويبدو ان الفارق شاسع بالنسبة لعملة مستقرة.

في سبعينيات القرن الماضي، وضع الدين العام اقتصاد المكسيك على حافة الإفلاس. حصلت الدولة آنذاك على ضمانة وزارة الخزانة الأمريكية وانخفضت أسعار الفائدة فوراً إلى مستوى عملي سرعان ما سمح بانتعاش اقتصاد البلد ومعافاته. لو حاولت الدولة اللبنانية الحصول على ضمانات للاصدار في ظل ربط الليرة بالدولار بدلاً من زيادة ديونها بمعدلات عالية ، لما وصلنا الى الوضع الذي نحن عليه. هذه هي بالضبط وظيفة هيئة إدارة الدين.

Pattern 11 Independent management of the Public Debt

- Need to stabilize Debt →153% of GDP
- Need to reduce Debt to make room for the CEDRE's funding → 11BN$
- Idem, to take account of the debts due by other public entities whose default would fall into the Central Budget
- Need to avoid conflict between the financial and monetary policies
- Need to reduce Debt service → 5BN$; Budget deficit → 6.5BN$ 2018 ; Leb Euro-bonds → 7% 10Y n → 8.25% 15Y ; BRR April 2018 → LL 13.06% → US$ 9.52%

11

التنفيذ / فترة زمنية

يجب أن تبدأ الهيئة المنوطة بإدارة الدين بالاطلاع الكافي على التزامات الدولة. لا يكفي معرفة مبالغ واستحقاقات الدين العام ، ولا تمديد استحقاقاتها الى آجال بعيدة؛ من الضروري ايضاً معرفة الالتزامات الاخرى بدقة والمعقودة من قبل "مجلس الإنماء والإعمار" وغيره من الإدارات العامة، لا سيما "كهرباء لبنان" والبلديات.

يرتدي حجم الدين العام اهمية بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي والمنحى التصاعدي أو التنازلي الذي يتخذه. ومن اجل ذلك، من الضروري توافر قدرٌ كافٍ من الشفافية والتخطيط لتجنب المفاجآت. فأيا كان مقدار الدين، لا يزال من الممكن التحكّم به إذا كان متوافقا مع الناتج المحلي الإجمالي. وخلاف ذلك ، تقتضي الحاجة إلى اتخاذ تدابير استثنائية قبل فوات الاوان. يبقى الأمر الأساس في عدم ترك الوضع يتدهور دون اتخاذ الاجراءات الواقية. علما ان المنحى الانخفاضي في الدين هو بالفعل مؤشر للخروج المبكر من الأزمة.

وفي مطلق الاحوال، يفرض أي حل وجود هيئة مسؤولة عن كافة الدين العام ولديها سلطة التفاوض والالتزام بالحل.

اولا – استعادة الإنتاجية من خلال تسهيل عمليات دمج المؤسسات؛

ثانيا – دعم الطلب الكلي؛

ثالثا – تخفيض العجز التجاري؛

رابعا – مراجعة السياسة الضريبية تحقيقاً للعدالة والمساواة؛

خامسا – الإدارة المستقلة للدين العام ؛

سادسا ـ استقلالية القضاء ونزاهته ؛

من خلال القضاء يمكننا إعادة بناء الإدارة بأكملها وتأمين سيادة القانون وضمان احترام جميع القيم الإنسانية والاجتماعية التي يطمح إليها المواطن. يرى المجتمع الحديث في القضاء السلطة التي تحمي المواطن من تعسف و/ أو تجاوزات السلطات الأخرى. على هذا النحو ، لا يمكن للقضاء أن يعتمد على قوة أخرى غير قوته الذاتية.

إنه من الحكمة بمكان إسناد السلطة القضائية إلى المجلس الأعلى للقضاء وحمايته من اي تدخل سياسي. وسيكون مخولاً بتعيين القضاة، واتخاذ القرارات بشأن تناقلاتهم، وتقرير وإعادة النظر في الإجراءات القانونية، واقتراح القوانين والانظمة، واتخاذ كافة التدابير لضمان استقلالية ونزاهة القضاء. سيكون هذا المجلس المسؤول فعلياً عن إصلاح القضاء.

Pattern 12 - Independence and Integrity of Justice

From Justice All Rights Flow

- Entrust full authority to the Supreme Judicial Council protecting it from political interference
- Give Justice Reform the Highest Priority
- The Council entrusted for initiating the reform could be formed of renowned jurists chosen among the minority confessions (1)
- In the future the Superior Judicial Council would be formed by co-optation,
- and would be the first administration able to go beyond confessionalism and to fix its choices on integrity and competence

التنفيذ / فترة زمنية

يمكن للمرء أن يتخيل الصعوبة في الحالة الراهنة في تعيين مجلس أعلى للقضاء مستقل عن التيارات السياسية مع مراعاة توزيع طائفي معين.

لـذا يمكن تشكيل مجلس قضاء اعلى يتولى الشروع في الإصلاح، يتكون من كبار الفقهاء في علم القانون يتم اختيارهم من الأقليات الطائفية.

على ان يتم مستقبلاً تشكيل المجلس الأعلى للقضاء من خلال الاختيار الذاتي cooptation، وسيكون أول سلطة قادرة على تجاوز الطائفية وتحديد خياراتها على أساس النزاهة والكفاءة.

Pattern 13 - Impact of the basic targets (1)

Productivity, Effective Demand, Foreign Trade, Fiscal Policy, Debt management, Judiciary system.

- Short Term Reform – The good perception of the reform should rise favorable expectations that are self-fulfilling
- Aggregated Impacts: It is not only the primary initiatives, and measures that support them, that will change the reality, but the innumerable effects that will emerge from their application and interact to consolidate the reform
- Long Term Development – On the long run a good reform tends towards inclusive development. While targeting development at start is an impossible task.

التفاعــل بين المبادرات

يمثل الإصلاح الناجم عن المبادرات المذكورة أعلاه (تحسين الإنتاجية ، دعم الطلب الكلي، تحسين التجارة الخارجية، عدالة الضرائب، إدارة الدين العام، استقلالية العدالة) تفاعلا مزدوجًا:

– في تقليص مدة التنفيذ : يؤدي الفهم الجيد للإصلاح الى توقعات إيجابية تفضي الى تغيير في المعطيات على الأرض قبل تنفيذ الاجراءات او قبل ان يتسنى لها الوقت الكافي لتنتج آثارها.

– في تضافر الجهود: يأتي تغيير الواقع ليس فقط عبرالمبادرات الرئيسية والتدابير التي تدعمها، بل بفضل الآثار العديدة التي سوف تظهر في تطبيقها والتي ستتفاعل فيما بينها لتعزيز الإصلاح.

ومن بين هذه التأثيرات، يمكننا تحديد بعضاً منها لضلوعها بشكل واضح كموضوع ومادة للإصلاح، بالاضافة الى غيرها من التأثيرات التي سوف يكشفها التحليل.

وفي هذا الصدد ، يكون برنامج "الإصلاح في 6 مبادرات" قد أنجز مهمته ؛ اما الخطوة التالية فتتمثل في التحقق من توافق النتائج مع الأهداف واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا لزم الأمر.

الآثار المتوقعة للمبادرات الاساسية

تشكل المخططات التي تصف التأثير المباشر للمبادرات المختارة على بعضها البعض جزءًا صغيرًا من التآزر الشامل الذي يضمن التغيير ، لكنها تثبت تماسك النظام.

1. خفض العجز التجاري
2. تراجع البطالة
3. توسع الاستثمارات القائمة
4. الاستثمار الأجنبي المباشر
5. تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص
6. تكثيف فرص العمل، وتوسيع نسبة السكان الناشطة
7. الحد من عدم المساواة
8. زيادة الطلب على المنتجات المحلية
9. استقرار/ إطفاء الدين العام
10. توازن الموازنة العامة
11. تعزيز الديمقراطية والقيم المدنية
12. مسار التنمية الشاملة

1 – خفض العجز التجاري

تجاوز عجز التجارة الخارجية 17 مليار دولار ، اي ما يعادل 34% من الناتج المحلي الإجمالي. في هذا الصدد، لدينا فقط اثنين من الحلول: إما (1) تحسين إنتاجية الشركات ؛ أو (2) العودة إلى الحماية. خلاف ذلك يمكننا توقع التسارع في الهندسات المالية التي يتحمل وطأتها المكلفون، أو فك ارتباط الليرة بالدولار.

ونظراً لتركيبة الطلب، فإن "تحسين الإنتاجية" سيكون أكثر فعالية من "الحماية". في الواقع ، جزء كبير من المستوردات لا يتأثر كثيرا بتغير الاسعار، وان االزيادة في التعرفة لا يقابلها نسبياً خفض للاستيراد. دعونا نذكر هنا أهمية التنوع بالنسبة للمستهلك، وهذا أمرٌ يؤكده أكثر فأكثر ارتفاع مستوى المعيشة في مختلف انحاء العالم.

يأتي تحسين الإنتاجية، من جهة، من زيادة حصة الشركة في السوق المحلية؛ وعلى الأخص من زيادة الحصة في السوق الخارجية. أضف إلى ذلك أن تحسين الإنتاجية يتم عادة تدريجياً وتراكمياً.

في البداية ، سيتاح للشركة تصريف إنتاجها في ظروف افضل، ومن ثم زيادة حجم أعمالها، وصولاً الى زيادة الاستثمار وزيادة فرص العمل. يتوافق تطور المؤسسة عادة مع متوسط فترة الدورة الصناعية البالغة مثلا ستة أشهر في الصناعات التحويلية. و في معظم الأحوال، تتوفر الدورة الكاملة وتعطي مفاعيلها في فترة ثمانية عشر شهرًا. من المؤكد أن التوقعات الإيجابية ستقلص ايضا تلك الفترة.

Table 14 Decrease of Trade Deficit

- Result of:
  - Gain of Productivity (1)

→ Impact on:
- Increase of Local Investment
- First decline in Unemployment
- Foreign Direct Investment in Production sectors
- Economic stabilization

2 – تراجع البطالة

بلغت البطالة في لبنان منذ أكثر من عامين مستويات لا يمكن تحمّلها. وفي أفضل الحالات، تجاوز المعدل بشكل دائم نسبة الـ 20%. إن توافد النازحين السوريين منذ عام 2011 ليس سبباً كافياً لتفشي البطالة، خاصة وأن ثلثهم على الأقل عمل في لبنان قبل ذلك التاريخ في مجالات البناء والزراعة والبيئة ومحطات البنزين والصناعة.

من المؤكد أن تخفيض العجز سيُترجم إلى زيادة في الإنتاج والى مزيد من فرص العمل. يستفيد اللبنانيون من تلك الفرص نظرا لتنوعها والكفاءات المطلوبة والمتوفرة لديهم وعدد العاطلين عن العمل؛ وقد يسعى حاليا العمال الأجانب الى تسوية اوضاعهم والحصول على رواتب اعلى وقد يكون الطلب المستجد فرصة متاحة لذلك.

لن يؤدي هذا التراجع الأولي للبطالة الى تقلص هام في اعداد العاطلين عن العمل، الا إنه يحقق ميزتين: الأولى هو أنه سيعكس المنحى التصاعدي للعمالة، والثانية كونه شبه فوري.

Table 15 Decrease in Unemployment

- Result of:
  - Decrease in trade deficit
  - Increase of the local market share of national production
  - Foreign Direct Investment in the production sectors
- Impact on:
  - Reverse of the trend towards frictional unemployment
  - Increase of work force ★ at present 45% ★ benchmark 65%
  - Economic recovery

3 – التوسع في الاستثمارات القائمة

تتم الاستثمارات المحلية ضمن نفس سلسلة الجودة الناتجة عن الاصلاحات: ~ تحسين الإنتاجية ~ خفض العجز التجاري ~ زيادة الانتاج ~ خفض البطالة. وسيتم البدء بتحديث الآلات والمعدات الصناعية ، وتحديث نظم الإدارة ، والاستثمار في التسويق، والبحث والتطوير، فورا بمجرد اطلاق سلسلة الجودة الصناعية أو التوقع الراسخ بانطلاقها.

أ =	**تحسين الإنتاجية، خفض العجز التجاري، زيادة الانتاج، خفض البطالة**

Table 16 Rise of Domestic Investment

- Result of:
  - Decrease of trade deficit
  - Debt stabilization
  - Judicial reform

- Impact on:
  - Stabilization of unemployment
  - Economic growth (step 1)

4 – الاستثمار الأجنبي المباشر

في الوقت الحاضر ، تقلّصت القيود المفروضة على الإستثمارات الأجنبية ، لدرجة أن الاستثمار بشكل عام لم يعد يعتمد على المدخرات المحلية بل على فرص الاستثمار العالمية.

لطالما كان لبنان جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر. في الماضي، استضاف القطاع الإنتاجي العديد من الصناعات هرباً من عمليات التأميم التي طالت الدول المجاورة. بعد ذلك ، جذبت القطاعات المالية والعقارية العديد من المستثمرين الذين تجنبوا الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بسبب تقلص الربحية مقابل مخاطر البلد.

إن تحسين الإنتاجية وإصلاح القضاء سيؤديان إلى تحسين ربحية القطاعات الإنتاجية، لا سيما المصدرة، والى تقليص مخاطر البلد. سوف يعيد هذا التفاعل للاجراءات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الإنتاجية. تجدر الإشارة الى أنه، مقابل كل مستثمر في القطاع المالي ، سيكون هناك العشرات من المستثمرين لأي قطاع اقتصادي حقيقي.

ب =	أ+ إدارة الدين ، تصنيف البلد، الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الإنتاج

Table 17 Foreign Direct Investment

- Result of:
  - Judicial Reform
  - Decrease of foreign trade deficit
  - Tax stability

→ Impact on:
- Job creation
- Enhancing export
- Economic growth (step 2)

5 – تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتطلب الشراكة بين القطاعين العام والخاص وجود قطاع يدار بشكل سيئ من قبل الدولة و/أو قطاع لا يوفر خدمة كافية عندما يديره القطاع الخاص. بعد سنوات من التداول في اللجان البرلمانية، صدر القانون الذي مهد الطريق للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ بيد ان التجربة بدت سعيدة في لبنان. إذ دخل قطاع الاتصالات فعلياً في هذا المجال بعد ان تم إنهاء العقود مع الشركات صاحبة الامتياز والاستعاضة عنها بعقود إدارة. صحيح أن الأسعار هي من بين الأعلى عالمياً، ولكن هي عبارة عن شبه ضريبة لأن الدولة تحصل من قطاع الاتصالات على أكثر من 15% من مجموع العائدات الضريبية.

بالطبع ، قد يكون لمجالات أخرى أهداف مختلفة. وقد تهدف مشاركة الدولة أغراضا اقتصادية و/و مالية و/أو اجتماعية ؛ وفي جميع الاحوال، من المرجح ان تؤدي المشاركة مع القطاع الخاص إلى تحسين الإدارة وتحقيق الأهداف المرجوة.

يشجع استقلال ونزاهة القضاء الشركات الأجنبية، صاحبة التكنولوجيا المتقدمة، على الاستثمار في بلد يضمن الحقوق الفكرية والصناعية. كما، لا بل من المشكوك فيه، أن تدخل الشركات الوطنية باستثمارات التكنولوجيا الحديثة دون ضمان الملكية الفكرية، وهذا يفترض اولا استقلالية ونزاهة القضاء.

كما توفر الشراكة بين القطاعين العام والخاص فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا ولخلق وظائف جديدة بشكل مستقل عن تحديث وتوسيع شركات القطاع الخاص. تخطط الدولة للاستثمار مع شركات القطاع الخاص، بتمويل من CEDRE، أربع مليارات دولار على مدى 10 سنوات، أي ما يعادل 400 مليون دولار سنوياَ، بالإضافة إلى مساهمة القطاع الخاص.

إذا اخذنا فرضية استثمار متوسط بقيمة 400 مليون دولار سنوياً ، سيتم خلق وظائف جديدة في قطاع الإنتاج بما يعادل 40 000 وظيفة جديدة سنوياً.

من حيث المبدأ ، قد يستغرق الأمر ثلاث سنوات من تاريخ بدء العمل ببرنامج الشراكة للمساهمة بخفض نسبة البطالة في لبنان إلى مستوى مقبول. ولكن المشكلة تكمن في أن عملية انشاء الشراكة معقدة جدًا وقد تستغرق سنتين إلى ثلاث سنوات ليحين موعد التوظيف فيها. فالحكمة تقتضي بإطلاق أكبر عدد من المشاريع في أقرب وقت ممكن ، وتقصير مدة إنشاء المؤسسات المشتركة بين القطاعين العام والخاص لاسيما باعتماد اصول انشاء الشركات المساهمة.

ج =	**ب+ إصلاح القضاء، اطلاق شراكة ال PPP، نحو البطالة الاحتكاكية، نقل التكنولوجيا، البحث والتطوير**

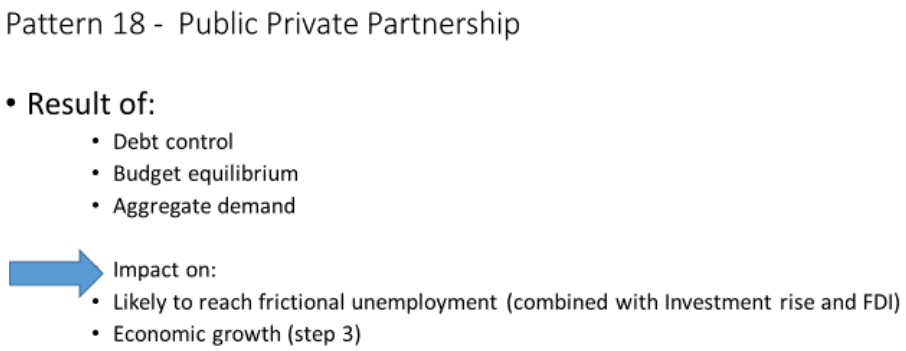

6 – تكثيف فرص العمل – زيادة نسبة السكان الناشطة

من المؤكد أن الجهد لتحقيق البطالة الاحتكاكية من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص سيكون له تأثير مفيد على القوى العاملة والذين يبلغ عددهم حاليا حوالي 45% من السكان في سن العمل، في حين أن المؤشر في الاقتصادات المزدهرة يتجاوز نسبة الـ 65%.

الوضع الراهن		الوضع المطلوب	
عدد المواطنين	4,200,000	عدد المواطنين	4,200,000
السن : بين 15 و 65 عاماً	2,800,000	السن: بين 15 و 65 عاماً	2,800,000
القوى العاملة 45%	1,260,000	القوى العاملة 65%	1,820,000
البطالة الحالية	250,000	البطالة الاحتكاكية	*90,000*
القوى العاملة في سوق العمل	1,010,000	القوى العاملة في سوق العمل	*1,630,000*

تؤثر البطالة المستمرة بشكل كبير على القوى العاملة. وبوجه عام ، كلما اقترب معدل البطالة من مستوى البطالة الاحتكاكية بسبب توافر الفرص، كلما تشجعت موجات جديدة للانخراط في سوق العمل، وهي فئات كانت، الى ذلك الحين، تحجم عن تقديم خدماتها الى سوق العمل.

في هذه المرحلة، تسمح سلسلة الجودة بتغيير هيكلي، الا وهو تعزيز رأس المال البشري الذي يظهر تأثيره في مضاعف الإنتاجية ويؤدي الى ارتفاع كبير في مستوى المعيشة. وبالفعل، يمتلك لبنان أكثر السكان ثقافة وخبرة في المنطقة، وقواه العاملة لا تنتظر سوى توظيفها، ولكن لم نعرف أبداً كيف نقوم بذلك بشكل مجدي حتى الآن، وهذا ما تقترحه هذه الخطة.

د =	**ج + القوى العاملة 65% من المواطنين في سن العمل**

Pattern 19 - Job creation, Rise of Workforce

- Result of:
  - Investment (including PPP)
  - Foreign Direct Investment in production sectors
  - Infrastructure program over 10 years

Impact on:
- Frictional unemployment (1)
- Increase of labor force (2)
- Rise in standard of living
- Sharp decrease in the population under poverty line

7 – الحد من تفاوت المداخيل

يمثل لبنان واحد من أكثر الدول تفاوتاً بين المواطنين من حيث المداخيل في العالم، حيث يبلغ نصيب الفرد من الدخل 18,500 دولار في القدرة الشرائية المقارنة للنقد، بالوقت الذي تزيد فيه نسبة المواطنين الذين يعيشون دون عتبة الفقر عن 37% ، ما يجعله على الأرجح أكثر الدول الديمقراطية تفاوتاً من حيث الدخل على الاطلاق.

هذا التفاوت له تأثير ثلاثي: اقتصادي واجتماعي وأمني.

– اقتصادياً. يتراجع الطلب الكلي كلما كان الدخل غير متكافئ. وهذا الوضع اضحى غير قابل للتصحيح من خلال الاستثمار منذ أن أزالت الأسواق المالية المفتوحة الصلة بين الإدخار الوطني والاستثمار. يعتمد الاستثمار اليوم على الإنتاجية وعلى تصنيف البلد. أما الإدخار فيجد طريقه في المجالات المحلية أو الدولية المربحة.

– اجتماعياً. إن ظاهرة عدم المساواة هي عالمية وتقوّض الدول الأكثر تقدماً على غرار الدول النامية. نحن غالباً ما ننسى أنه، إلى جانب رأس المال والعمل، هناك عامل اساسي ثالث يدخل في تكوين الثروة والحفاظ عليها، وهي الدولة. الدولة هي ملك لجميع المواطنين، وبنفس الطريقة ودون استثناء. وهذا يمنح الحق بحد ادنى من الحياة الكريمة التي يسمح بها الدخل القومي قبل أي مكافأة مستحقة لرأس المال أو العمل.

– أمنياً. إن عدم المساواة الفادح في الدخل ، خاصة عندما يقل عن مستوى الكفاف، يبرر مرارة المواطن. شهد لبنان ثورة بعد اثني عشر عاماً على انتهاء الحرب العالمية الثانية وتلتها حرب اهلية بعد ستة عشر عاماً. ومنذ عام 1992 انقضت فترة ستة وعشرين عاماً لم تكن فيها المؤشرات السياسية والاقتصادية جيدة على حد سواء.

إن مشروع سياسة مالية أكثر مساواة مرفوقة بإنجازات جزئية فورية وموجهة بشكل واضح نحو الهدف النهائي، هي فقط القادرة على إطفاء الفتيل المشتعل تحت الرماد. لا يكفي أن يعطي القادة والمؤرخون تفسيرات طائفية أو تتعلق بالاستراتيجية الإقليمية للاعتقاد بأن الأحداث ستكون مستقلة عن معاناة الناس.

هـ =	**د + سياسة ضرائبية عادلة ، تنمية شاملة**

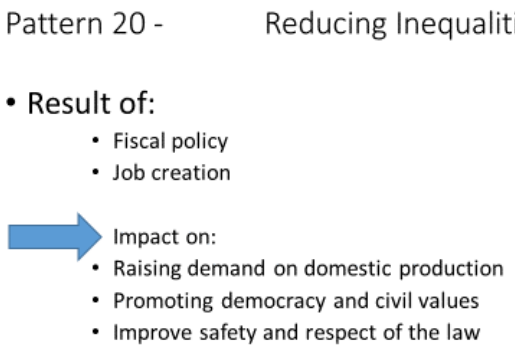

8 – زيادة الطلب على المنتجات المحلية

في حين توفر الحماية حصة أكبر للانتاج الوطني في السوق المحلي ، إلا أنها تهدد، في المقابل، الاتفاقات التجارية وحجم الصادرات الى البلدان الاجنبية التي تربطنا بها تلك الاتفاقات؛ بالوقت الذي فيه يؤدي تحسين الإنتاجية الى زيادة حصة الانتاج الوطني من السوق المحلية دون الحد من الصادرات، بل على العكس الى زيادتها بشكل ملحوظً.

أضف إلى ذلك أن الميزة التنافسية التي يمكن ان تحققها الصناعة الوطنية، مهما كانت الوسيلة ، أبعد من أن تَظهر في تأثير نسبي على الاستيراد، حيث يبنى الميل للاستيراد على عوامل عديدة كالرغبة بالتنوع والانفراد بسلعة قليلة الانتشار والشهرة المرفقة بها فضلا عن السعر.

وتجدر الإشارة الى أن الحماية و/ أو الدعم قد يبدو ضروريا لمكافحة احتكار القلة أو حتى الاتجاه الاحتكاري التي تمارسه الشركات العالمية بفضل عوائد الحجم المتزايدة على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن حالات المنافسة غير المتكافئة التي تحد من نظرية الميزات التفاضلية (كروغمان: نظرية التجارة الدولية ، 1979).

ان الحماية المعتمدة لدعم التنافس يجب بالضرورة أن تكون محدودة زمنياً، على ان تزول بمجرد ازالة المسببات، و/ أو عندما يصل عدد كافٍ من الشركات الى مستوى الانتاجية الفضلى.

عادة ما تكون الحماية المنخفضة كافية لاستعادة توازن السوق (من 10% الى 15%). قد تكون الحماية المعتدلة (من 15% الى 25%) ضرورية لحماية المنتجات الاستراتيجية. كما ينبغي للحماية الرادعة (من 25% الى 40%) أن تكون دائما مصحوبة بفترة زمنية محدودة للتطبيق. اما

ما فوق (40%)، فلن يكون للحماية أي مبرر اقتصادي، ذلك إنها ستعادل عموماً 100% من القيمة المضافة في البلاد.

إن مهمة تعديل التعرفة مسألة تقنية ومتكررة ، وعلى المجلس الأعلى للجمارك ان يضطلع بمهامها؛ اما مجلس الوزراء، فهو مؤسسة ذات ثقل كبير للغاية، لا يمكن ان يتولى مثل هذه المسؤولية.

Pattern 21 - Raising Demand on Domestic Products

- Result of:
  - Job creation
  - Reducing inequalities

- Impact on:
  - Local Investment
  - Foreign Direct Investment
  - Public Private Partnership

9 – تثبيت / إطفاء الدين العام

إذا طرحنا السؤال: لماذا بلغت خدمة الدين 5 مليارات دولار في عام 2017، اي ما يعادل حوالي ثلث الإنفاق العام، في حين انه تم تثبيت سعر العملة الوطنية بالدولار منذ 25 عاماً، وهي مستقرة مثل العملة الأمريكية، وكان من المفروض ان تستدين الدولة بفوائد عالمية ؟

نحن ندخل في حلقة مفرغة حيث يبرر نموذج أسعار الفائدة المحلية؛ وتبرر أسعار الفائدة خدمة الدين؛ ولا احد يكترث الى اثر الأضرار الجانبية على الاستثمار والعمالة.

وصلنا بعد 25 عاماً من الاستقرار النقدي الى هذه الحالة المتناقضة حيث تصدر الدولة سندات اليوروبوند لـ 10 اعوام وبفائدة 7%، في حين ان الخزينة الاميركية تصدر سندات 10Y T notes بفائدة 1.8% في الفترة نفسها. بالطبع لبنان ليس الولايات المتحدة ، فلماذا اذا ربط العملة بالدولار؟ وللحد من خدمة الدين، من الضروري أن تقوم هيئة مستقلة تتولى مهام إدارة الدين والتركيز على هذا الهدف دون التعرض لأهداف أخرى متضاربة.

إن إطفاء الدين ليس مستحيلا ولكن ليس بمطلق الاحوال مرغوب فيه. فالخدمة التي أداها حتى الآن هي مخيبة للآمال، الا انه لا يعي المواطن سوى خدمة الدين، ويتجاهل أثره على القطاع المنتج، لا سيما حالة الابعاد (*crowding out*) التي تفوق سوءا التكاليف الباهظة التي سبّبها.

ان العمل على إطفاء الدين او مجرد تثبيته بمستوى مقبول يقوم اولاً على تنظيم خدمة الدين التي لا يمكن التخطيط لها وتنفيذها بمهارة فنية حديثة إلا من خلال إدارة خالية من اي التزامات متضاربة، إدارة مستقلة كما تم ايضاحه سابقاً.

تعتقد بعض المصادر أنه يجب ان تُستخدم عائدات النفط والغاز لسداد الدين، وهذا من أجل الحفاظ على هذه المداخيل من اي إهدار محتمل في إطار نفقات الدولة، و/أو لتخفيض الضرائب على المواطن التي ارتفعت في السنوات الاخيرة. لا أعتقد أن هذا الخيار سليم. إن الخيار المنطقي يكون في إدخال العائدات النفطية ضمن إيرادات الموازنة وتسجيل خدمة الدين و/او اطفائه في خانة النفقات.

وهذا لا يستبعد الاستدانة لتنفيذ مشاريع ذات جدوى مالية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يتم إطفاءها من خلال ايرادات المشروع؛ و/أو لإجراء استثمارات مفيدة حيث يبرر تحقيق التنمية الشاملة (البنى التحتية اللازمة) استهلاك قيمتها وتسديدها ضمن نفقات الموازنة.

Pattern 22 - Stabilization / Amortization of the Debt

- Result of:
  - Debt Management Unit (1)

→ Impact on:
- End of crowding out effect (2)
- Budget equilibrium

10 – توازن الموازنة العامة

من الضروري العمل على تأمين تعادل الواردات والنفقات في الموازنة العامة، ولكن ينبغي ان تبقى الموازنة أداة فعالة بمتناول السياسة الاقتصادية. في نهاية العقد الماضي، جنبّت المرونة في الموازنة الولايات المتحدة الاميركية والدول ألاوروبية من أزمة عنيفة تشبه عام 1929.

من الخطأ التمييز بين "الموازنة الاولية" و "الموازنة العامة" ، لأن ذلك يرقى إلى القول إن الانزلاق في خدمة الدين أمر مقبول. الحال ليست كذلك، فالآثار السلبية هي نفسها تماماً بغض النظر عن أصل العجز.

هذا ومن ناحية اخرى، إذا كانت هناك حاجة لخفض الضرائب أو لزيادة الإنفاق في زمن الأزمات، علينا النظر في العجز على المدى المتوسط، لا سيما، ضمن أفق من 5 الى 8 اعوام، يتم في نهايتها استعادة التوازن. وعليه، ينبغي للعجز المسجل في الفترة الاولى ضمان الانتعاش بسرعة فتتم العودة إلى الوضع الطبيعي في أفضل الظروف دون عودة البطالة.

حدد الاتحاد الاوروبي نسبة المرونة في دول اوروبا 3% من الناتج المحلي الإجمالي بالاشارة الى اتفاق ماستريخت. وقد ثَبُت أن هذا غير كافٍ ، إذ لم تسجل الدول انتعاشًا حقيقيًا حتى الآن، ولم يُثبت انخفاض البطالة.

Pattern 23 - Budgetary Equilibrium

- Result of:
  - Establishment and control of the budget according to the rules of art (1)
  - Reduce debt service

→ Impact on:
- Tax stability
- Sustainable Development

11 – العودة إلى القيم الديمقراطية

إن التفاعل بين المبادرات الأربعة الموضحة في الجزء الأول من هذه الورقة يفي إلى حد كبير برغبة المواطن. على هذا النحو، يبدو وكأنه استفتاء للرأي العام عن الحالة المرجوة منذ زمن بعيد.

إن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية المختلفة لهذه المبادرات هي، إلى حدٍ كبير، القيم المدنية التي يرغب المواطن في تعزيزها في البلاد.

يعاقب القانون اللبناني بشدة الفساد. فالأحرى بنا أن نشكو من عدم تطبيق القوانين. وقبل الشروع بمبادرات جديدة و/أو مراجعة النصوص، علينا بتطبيق صارم للقوانين المرعية.

إن إصلاح النظام القضائي يجب ان يعتمد هذا الهدف كأحد أولوياته. كما ان تطبيق القانون يجب ان يشمل جميع المجالات وليس الفساد فقط.

ومن المأمول أن تكون هذه المبادرة ضرورية وكافية لكبح الفساد. ويمكن أن تدخل فوراً حيّز التنفيذ دون انتظار تدابير، على الارجح، غير ضرورية.

Pattern 24 Promotion of Democracy and Civil Values

- Result of:
  - Judicial Reform
  - Reducing Inequalities

12 – مسار التنمية الشاملة

حتى الآن ، تجنّبنا الحديث عن التنمية لتفادي الخلط بينها وبين الإصلاح الذي يمنح حيزاً هاماً للوقت والطاقة المستخدمة لتحقيق التغيير، في حين ان التنمية تندرج تحت أولويات أخرى.

لقد تم استبعاد العديد من التدابير التنموية خوفا من تأخير الإصلاح وحتى اجهاضه. ومع ذلك ، فإن التنمية الشاملة تهيمن على جميع الإجراءات، فهي الهدف النهائي وسبب وجود الإصلاح .

Pattern 25 - The Path to Inclusive Development

- Result of:
  - Reform
  - Budget Equilibrium

مخطط تحقيق الإصلاح

أ =	الإنتاجية، العجز التجاري، خفض البطالة <10%
ب =	أ+ إدارة الدين ، تصنيف البلد، الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الإنتاج
ج =	ب+ العدالة، الشراكة PPP، البطالة الاحتكاكية ، نقل التكنولوجيا، البحث والتطوير
د =	ج + القوى العاملة 65%
هـ =	د + سياسة ضريبية عادلة ، تنمية شاملة